

دور تكنولوجيا المعلومات وفق معايير المحاسبة الدولية (IPSAS) في خفض تكاليف الأداء المالي

أستاذ المحاسبة المشارك - جامعة السودان
للعلوم والتكنولوجيا
باحث

د. محمد الناصر محمد النور

أ. حاتم عبد الرزاق نعمة

مستخلص:

تناولت الورقة دور تكنولوجيا المعلومات وفق معايير المحاسبة الدولية (IPSAS) في خفض تكاليف الأداء المالي، وافترضت أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات وتكلفة الأداء المالي، واعتمدت على الاستبيان كأداة لجمع البيانات واستخدمت الورقة المنهج الوصفي. تم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن للمكونات المادية والتدريب دور كبير في تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات، وأن التكنولوجيا تؤدي إلى خفض تكاليف الأداء المالي. أوصت الدراسة بضرورة توفير المكونات المادية وتدريب العاملين، وكذلك ضرورة إنشاء قواعد البيانات التي تساعد في تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، الأداء المالي، المحاسبة الحكومية، الميزانية العامة، معايير

المحاسبة الدولية

ABSTRACT:

This paper dealt with the role of information technology according to the International Accounting Standard (IPSAS) in reducing the costs of financial performance, and assumed that there is a significant relationship between information technology and the cost of financial performance, and relied on the questionnaire as a tool for data collection. The data were analyzed using the SPSS statistical package. The study concluded several results, the most important of which are: that the physical components and training have a major role in activating the use of information technology, and that technology leads to a reduction in the costs of financial performance. The study recommended the necessity of providing the material components and training the workers, as well as the necessity of creating databases that help in the application of international accounting standards.

مقدمة:

تعد المحاسبة الحكومية نظاماً خاصاً للمعلومات المحاسبية يحكم النشاط المالي لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإداري غير الربحي، حيث تستمد هذه الخصوصية في كونها تتناول تسجيل ومراقبة صرف وتداول المال العام. لهذا السبب ترتبط المحاسبة الحكومية إرتباطاً وثيقاً مع النصوص والتشريعات ذات الطابع المالي، حيث خصها المشرع بإطار قانوني يهدف إلى تقنين وضبط آليات تحصيل الإيرادات الحكومية وتنظيم مراحل تسديد النفقات الحكومية في ظل إحترام تبويب الميزانية العامة للدولة من أجل فرض رقابة مستمرة على المحاسبة الحكومية وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات عند تنفيذ المعاملات المالية لوحدات القطاع العام لضمان مشروعية تنفيذ الميزانية ومطابقتها للأنظمة والقوانين المعمول بها، وحماية المال العام من الاختلاس والتبديد فضلاً عن تحقيق الاقتصاد والرشاد في استعمال الموارد الحكومية.

أما الجانب التقني للمحاسبة الحكومية، فيركز على بيان إجراءات إثبات المعاملات المالية وتقيدتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية وإعداد التقارير المالية الحكومية لعرض نتائج نشاط وحدات القطاع العام. لذلك استهدفت الورقة دراسة دور تكنولوجيا المعلومات في خفض تكاليف الأداء لمؤسسات القطاع العام في العراق.

منهجية الورقة والدراسات السابقة:

المنهجية:

المشكلة:

إن أسباب إختيار موضوع الورقة هو أنه مع اقتراح تطبيق معايير المحاسبة الدولية IPSAS خلال الفترة الأخيرة والسعي لتطوير النظام المحاسبي في الإدارات الحكومية. تأتي مشكلة هذه الدراسة في دراسة ماهية الدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات في خفض تكاليف الأداء في مؤسسات القطاع العام في العراق.

أهمية الورقة:

الأهمية العلمية:

تمثل إضافة علمية قيمة للمكتبات والبحوث حول موضوع تطبيق المحاسبة الحكومية وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وخفض تكاليف الأداء في مؤسسات القطاع العام.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للورقة في النتائج والتوصيات التي من شأنها أن تفيد المختصين في تفعيل وتحفيز العوامل ذات الأثر الإيجابي وتنشيط العناصر السالبة.

أهداف الورقة:

دراسة وتحليل دور توفير تكنولوجيا المعلومات في خفض تكاليف الأداء المالي لتحقيق المعايير الدولية للمحاسبة (IPSAS).

فرضية الدراسة :

توجد علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين توفير تكنولوجيا المعلومات وبين خفض تكاليف الأداء في مؤسسات القطاع العام:

الأساليب المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية العربية والأجنبية ذات الصلة من كتب ومجلات ودراسات وأبحاث وأطروحات جامعية، فضلا عن المصادر التي تم الحصول عليها من الشبكة الدولية للإتصالات (الانترنت) التي أتاحت للباحث أحدث المنتجات والإسهامات العلمية لإثراء الدراسة. في الجانب العملي اعتمد الباحث على استمارة استبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات الخاصة لمتغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة يوسف السعيد احمد (2016 م)⁽¹⁾:

(نظام المحاسب العمومية ومدى ملاءمتها للمعايير المحاسبية العمومية الدولية IPSAS) هدفت الدراسة أن نجاح مشروع عصرنه نظام المحاسبية العمومية يتطلب تكيف كل الظروف المناسبة والتي تسمح بتنفيذ المشروع، وذلك بتطبيق الأطر القانونية التي تنص على تنفيذ المشروع كما يتطلب تهيئة المناخ الملائم وتنفيذ الإصلاحات التي تسبق تنفيذ المشروع.

2. دراسة نادية مغني(2017 م)⁽²⁾:

(تقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر عل ضوء معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS) هدفت هذه الدراسة الى تقييم مشروع الإصلاح المخطط للنظام المحاسبي للدولة الذي تم إطلاقه في 1995م، وتقييم مشروع عصرنه نظام الموازنة التي تم إطلاقها سنة 2006م ومدى تلبيةها للتطلعات التي ترقى الى اعتماد الحد الأدنى الذي يمكن تبنيه عادة خلال مرحلة التطبيق الميداني لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

دراسة⁽³⁾ (Carmona, Salvador and Marco Trombetta 2008):

On the Global Acceptance of IAS/IFRS Accounting Standards: Logic And)

(Implication Of The Principle - Based System

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سبب القبول الواسع لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي الدولي، اعتمدت الدراسة على الجوانب النظرية من خلال تحليل المحتوى والمضمون للوصول الى النتائج. وقد تم التوصل الى عدد من النتائج أهمها: أن سبب القبول الواسع لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي الدولي يرجع الى دورها في تدعيم مهنة المحاسب والتوافق بين البلدان، وأن المعايير القائمة على أساس المبادئ تمكن المحاسبين من الاعتماد على كل من الخبرات والخلفيات العلمية وبرامج التدريب المختلفة وتطبيق ذلك في العديد من المنظمات وشركات المحاسبة.

الإطار النظري:

مفهوم المحاسبة الحكومية:

تعتبر المحاسبة الحكومية هي الأحكام التنفيذية التي تطبق على الميزانيات و العمليات التي تشمل عمليات تنفيذ الإيرادات والنفقات وعمليات الخزينة وهي المختصة بدراسة المبادئ التي تحكم عمليات التقدير المحاسبي عن الأنشطة التي تقوم بها الحكومة، مع الأخذ بعين الاعتبار بعدة خصائص من حيث أنها نشاط لا يهدف الى تحقيق الربح وإنما إلى تأدية مجموعة من الخدمات العامة وتحقيق الرقابة على صرف المال العام حيث تتمتع الوحدات الحكومية والسلطة والسيادة اللازمة لأداء نشاطها كما أنها يتصف بقوة الرقابة الداخلية اللازمة لحفظ المال العام من سوء الاستخدام كما ان المحاسبة الحكومية تتضمن معايير وإجراءات رقابية أكثر من تلك المستخدمة في الانظمة الاخرى. وتعددت تعريف المحاسبة الحكومية تبعاً للمدارس الفكرية وآراء الباحثين والمؤلفين، فالتعريف التقليدي للمحاسبة الحكومية هو « أنها مجموعة من المبادئ العلمية والأسس والقواعد والأساليب الفنية التي تهدف إلى فرض رقابة مالية وقانونية على موارد الحكومة المالية ونفقاتها، وكذلك على سلطات الصرف المفوضة الى الموظفين التنفيذيين وذلك عن طريق إمداد الجهات المعنية بالبيانات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي أو النشاط العام⁽⁴⁾ (اسماعيل حسين أحمر، 2003، ص:35)

المحاسبة الحكومية هي « المجال المحاسبي المختص بعملية تقدير وقياس وتسجيل وتبويب العمليات المالية، في وحدات الجهاز الحكومية، ثم إنتاج المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرار، وتوصيلها الى الجهات ذات العلاقة وفق التشريعات الرسمية والمبادئ الخاصة بذلك⁽⁵⁾ (J.C.Martinet, 1999, p: 775) وبالتالي، يمكن تقديم ثلاثة مفاهيم للمحاسبة العمومية:

المفهوم التقني:

ويقصد به مجموعة المبادئ التقنية التي تستعمل من أجل القيد المحاسبي للعمليات المالية للدولة في السجلات المحاسبية للمحاسبة الحكومية وطرق تنفيذها ومراقبتها.

المفهوم الإداري:

وهو عبارة عن مجموعة القواعد التي تنظم تسيير وتقسيم الادارة المالية للدولة وتوزيع المهام على مستوى شبكة المحاسب العمومي.

المفهوم القانوني:

وهو مجموعة القيود القانونية التي تعين مهام والتزامات ومسؤولية كل من المحاسب العمومي والأمر بالصرف في تنفيذ العمليات المالية للدولة⁽⁶⁾

طبيعة وخصائص نشأة وحدات القطاع العام:

يهدف نشاط الوحدات الحكومية إلى تحقيق منفعة عامة عن طريق تداول المال العام في شكل اعتمادات مسجلة في الميزانية العامة للدولة، وعلى هذا الأساس فإن مكونات نظام المحاسبة الحكومية يجب ان يتلاءم مع خصائص وطبيعة نشاط القطاع العام والتي تتمثل فيما يلي:

غياب دافع الربح، حيث أن نشاط القطاع العام يهدف أساساً إلى تقديم خدمات عامة من أجل تحقيق منفعة عامة للمجتمع، والتي يتم أدائها من دون مقابل أو بمقابل بسيط لا يتناسب مع التكلفة، ولهذا السبب يمكن ملاحظة غياب مفهوم قياس الربح عن طريق مقابلة الإيرادات و الأعباء في نظام المحاسبة الحكومية. ليس بالضرورة وجود علاقة مباشرة بين الإيرادات والنفقات في نشاط القطاع العام، بحيث يغلب على بعض الوحدات الحكومية نشاط تحصيل الإيرادات فقط مثل مصالح إدارة الضرائب والجمارك، في حين يغلب على البعض الآخر جانب النفقات. تخضع المحاسبة الحكومية لمجموعة من القواعد القانونية والضوابط الرقابية التي تهدف إلى ضبط وتقنين وفرض رقابة صارمة على صرف وتداول المال العام، وهذا ما يؤكد على ضرورة « الالتزام الكامل بتنفيذ نصوص القوانين في مجالات المحاسبة الحكومية حتى ولو جاءت هذه النصوص متعارضة مع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها»⁽⁷⁾ (رأفت سلامة، 2011، ص: 28).

غياب حافز المنافسة في مجال نشاط القطاع العام، حيث أن «التنظيمات غير الهادفة للربح لا تواجه سوق محدد تنافس عليه مع المنظمات المتشابهة لعملها حيث أن طبيعة العمل الذي تقوم به هذه المنظمات لا يتوقع منه عائد ويكون هناك عائد رمزي لا يغطي التكاليف فإن الإقبال عليها النوع من الأعمال قليل جداً مما يوجد لهذا النوع سوق لا تنافسية»⁽⁸⁾. (حصّة محمد، وسعود الحميدي، 2002، ص: 31)

ليس لوحدات القطاع العام رأس مال كما هو الحال في القطاع الخاص، لأن «الوحدات الحكومية لا تعتمد في تمويلها على رأس المال ولكنها تعتمد على اعتمادات مالية مقترحة من طرف السلطة التنفيذية ومعتمدة من السلطة التشريعية»⁽⁹⁾. (زكريا محمد، مدثر طه، 2004، ص: 17)

ملكية الأصول للوحدات الحكومية هي ملكية عامة، إضافة لكونها تعتمد على تمويل نشاطها على الموارد المتجددة والمخصصة لها سنوياً في الميزانية العامة للدولة.

الموارد المخصصة في الميزانية تعتبر أموال مخصصة تصرف في المجال الذي رصدت من أجله وفقاً للتبويب الميزانية. وعلى هذا الأساس، فإن تصميم نظام المحاسبة الحكومية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومميزات نشاط وحدات القطاع العام، سواء من حيث طبيعة ونوعية القوائم المالية أو من حيث تركيبة الحسابات والدفاتر المحاسبية، بما يتوافق مع تنفيذ الميزانية العامة للدولة وبيان الوضعية المالية للخرينة العمومية وتلبية حاجيات مختلف مستخدمي القوائم المالية الحكومية.

مفهوم المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام.

يقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضح، ويقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله ودرجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، مثل الموجودات الثابتة، البضاعة وغيرها⁽¹⁰⁾. (عيشي، بشير، 2009، ص: 4)

والمعيار المحاسبي هو «عبارة عن قواعد قرار عامة تشتق من كلا الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة الذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية، وبما أن مستخدم القوائم المالية لهم مصالح متطابقة و متعارضة أحياناً، ولمواجهة تلك المصالح والايفاء بمسؤولية الإدارة عن الإبلاغ المالي يقوم المحاسبون بأعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام وتخفيض المخاطر المحتملة للانحياز وسوء الفهم والغموض حاولت المهنة المحاسبية تطوير معايير ذات قبول عام وتطبيق واسع وبدون تلك المعايير سيقوم كل محاسب بتطوير معايير الخاصة وفي هذا ستكون المقارنة مستحيلة»⁽¹¹⁾. (بلغيث، مداني، 2005، ص: 57-69)

تعرف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بالقواعد والأسس المحاسبية التي تحكم العمليات المالية والمحاسبية التي تنشأ في القطاع العام غير الهادف للربح، وذلك لتوجيه ممارستها وتوحيد معالجتها للأمور المتماثلة، كي تكون هناك قاعدة موحدة للمقارنة بأداء مؤسسات القطاع العام، باعتبار أهميتها و ضخامة الأموال التي تصدر عن المؤسسات إنفاقها، إضافة إلى رفع جودة التقارير المالية التي تصدر عن مؤسسات القطاع العام، وكذلك فإنه في ضوء إتباع الحكومات للأساس النقدي أو أساس الإلتزام الذي تضعف فيه عملية الرقابة على الإنفاق الرأسمالي بما يعرض المال العام للضياع بسبب غياب أبسط وسائل ضبط الموجودات الحكومية وجاء وضع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) International public Sector Accounting Standards والتي يتبنى مسؤولية إصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام⁽¹²⁾. (الجعرات خالد، م 2014، ص:15)

الإطار التحليلي :

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS خطوة جديدة نحو حصر الممتلكات العامة، وربطها بنظام رقابي صارم، والتدقيق على مخرجات الأنظمة المحاسبية العامة، وكون ممتلكات القطاع العام يتم الرقابة عليها من خلال حصرها إحصائياً وذلك مرهون بوجودها المادي، فإن استخدام التقنية أو تكنولوجيا المعلومات في القيود المحاسبية والعمليات المالية للدولة من السجلات المحاسبية المحاسبة الحكومية وطرق تنفيذها ومراقبتها، وأثر ذلك في خفض التكاليف أو تكلفة الأداء المالي للحكومة. كما يساهم في تخفيف حدة العبث بالمال العام من خلال سهولة الرقابة، والتحقق من إنفاذ التشريعات المحلية والدولية. وقد تم تحليل دور تكنولوجيا المعلومات في خفض تكلفة الأداء الحكومي من خلال أداة الاستبيان.

منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية:

يشتمل هذا الجزء على تحليل أداة الدراسة، بالإضافة إلى التحليل الوصفي عينة الدراسة، واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة التي بموجبها يتم تحليل البيانات واستخراج النتائج.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة للحصول على البيانات الأولية. وتم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول يشمل البيانات الشخصية والمعلومات العامة لعينة الدراسة.

القسم الثاني يشمل المعلومات الأساسية والتي تجاوب على أسئلة الدراسة.

تم اختيار عينة عشوائية عن طريق توزيع الاستبيان ورقياً على مستوى واسع حيث وزع عدد (250)، بلغ عدد الردود (185) بنسبة 74%.

هذا وقد تم إجراء اختبار صدق المحتوى للعبارة الواردة في الاستبيان من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة مجتمع وعينة الدراسة. وبداية تم عرض الاستبيان على عدد (10) من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة لتحليل مضمين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين العبارات المعبرة عن كل سؤال. ووفقاً رأي المحكمين فقد تم قبول بعض العبارات واقتراح تعديل البعض الآخر. وبعد إستعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تم تصميم الاستبيان في صورته النهائية.

المعلومات العامة من عينة الدراسة

جدول (3-1) يبين المعلومات العامة عن عينة الدراسة

ت	المتغيرات	الفئة المستخدمة	التكرار	النسبة المئوية
1	العمر	ما دون 25 سنة	27	15 %
		25-30	31	17 %
		31-40	52	28 %
		41-50	50	27 %
		50 فما فوق	25	13 %
2	المؤهل العلمي	دكتورا	11	6 %
		ماجستير	36	19 %
		دبلوم عالي	15	9 %
		شهادة جامعية	89	48 %
		مؤهلات اخرى	34	18 %
3	الوضع المهني	مدير	52	28 %
		مدقق	62	34 %
		موظف	71	38 %
4	عدد سنوات الخدمة	اقل من 3 سنوات	25	14 %
		3-5	30	16 %
		6-10	29	16 %
		11-15	41	22 %
		16-20	40	22 %
		20 فأكثر	20	10 %

المصدر: الجدول من عمل الباحث استناداً على استمارة الاستبانة

عند تحليل الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. أن توزيع أفراد العينة حسب العمر، يتضح أن غالبية أفراد العينة الفئة العمرية بين (31-40 سنة) بنسبة (28) %، تليها الفئة العمرية بين (41-50 سنة) بنسبة (27) %.
2. أن عند تحليل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، يلاحظ أن غالبية أفراد العينة من حملة البكالوريوس (الشهادة الجامعية) بنسبة (48) %، يليها الحاصلين على درجة الماجستير بنسبة (19) %.
3. أن عند تحليل توزيع أفراد العينة حسب الوضع المهني، يلاحظ أن يلاحظ أن غالبية أفراد العينة من الموظفين بنسبة (38) %، يليهم الذين في وظيفة مدقق مالي بنسبة (34) %.

4. أن عند تحليل توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة، يتضح أن غالبية أفراد العينة تنحصر خبرتهم (11-15) و (16-20) سنة بنسبة (22%) لكل فئة.

التحليل الوصفي لدرجة الموافقة لمحاور البحث:

سيتم فيما يلي تحليل درجة موافقة المستبشرين على العبارات المقابلة لكل محور المحاور الأول: مدى توفر تكنولوجيا المعلومات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية: تضمن هذا البعد المكونات المادية والبرمجية وشبكات الاتصال بقواعد البيانات ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات والافراد والتكوين الأكاديمي لتكنولوجيا المعلومات عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية. جدول (2-3) آراء العينة لمدى توفر تكنولوجيا المعلومات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الوحدات الحكومية

ت	التساؤل	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	المكونات المادية دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	التكرار	83	52	45	4	1	4.15	0.900
		النسبة	45%	28%	24%	2%	1%		
2	للبرمجيات دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	التكرار	73	60	43	7	2	4.05	0.937
		النسبة	39%	32%	23%	4%	1%		
3	لشبكات الاتصال دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	التكرار	72	53	46	7	7	3.95	1.065
		النسبة	39%	29%	24%	4%	4%		
4	لقواعد البيانات دور في التطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	التكرار	68	62	38	11	6	3.95	1.052
		النسبة	37%	34%	20%	6%	3%		

ت	التساؤل		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5	التكرار	هناك درجة وعي وفهم كامل لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	80	55	41	5	4	4.09	0.976	عالية
	النسبة		43%	30%	22%	3%	2%			
6	التكرار	للافراد دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	76	54	41	5	9	3.99	1.088	عالية
	النسبة		41%	29%	22%	3%	5%			
7	التكرار	التكوين الأكاديمي تكنولوجيا المعلومات دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	82	50	38	7	8	4.03	1.093	عالية
	النسبة		44%	27%	21%	4%	4%			
8	التكرار	للجامعات دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	80	50	41	10	4	4.04	1.093	عالية
	النسبة		43%	28%	22%	5%	2%			
9	التكرار	للتطور التكنولوجي في العراق دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	77	53	41	7	7	4.01	1.066	عالية
	النسبة		42%	29%	21%	4%	24%			
10	التكرار	لبرامج المحاسبة المحوسبة المستخدمة في العراق دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	77	54	40	9	5	4.02	1.037	عالية
	النسبة		42%	29%	21%	5%	3%			
المؤاشر الكلي										
								4.028	1.0248	عالية

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. أن جميع العبارات ذات موافقة عالية، وان اختلفت في قيمة الوسط الحسابي ونسبة التوافق بين أفراد العينة.
2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (للمكونات المادية دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام).
3. تليها العبارة (هناك درجة وعي وفهم كامل لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام).
4. العبارات التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (لشبكات الاتصال دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام) و(لقواعد البيانات دور في التطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام).
5. لقد بلغ متوسط إجابات العينة (4.028) انحراف معياري (1.0248) والذي يعني مساوى موافقة عالية من أفراد العينة. وهذا يفسر لنا أن (72%) يتفقون على ان توفر تكنولوجيا المعلومات لها دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكما مبين في الجدول (2-3).

المحور الثاني: تكاليف الأداء المالي الحكومي من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

يعرض الجدول (3-3) آراء العينة المبحوثة لتكاليف الوحدات الحكومية وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وقد تمثل هذا البعد بخمسة أسئلة كان الهدف من ورائها توفير معلومات شاملة عن تكاليف من شأنها تدعم الإدارات العليا، وتقيم انجاز الخدمات والمركز المالي للإدارة العليا فضلاً عن تخفيض الاموال اللازمة والجهد للوحدات الحكومية لعينة البحث.

جدول (3-3) آراء العينة لتكاليف الأداء المالي الحكومي لوزارة المالية من تطبيق معايير المحاسبة الدولية

ت	التساؤل	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	ان تطوير أداء الوحدات الحكومية في وزارة المالية يؤدي الى توفير معلومات شاملة عن التكاليف والتي من شأنها تدعم تحسين الادارة على اساس النتائج	76	54	43	6	6	4.02	1.035	عالية
	النسبة	41%	30%	23%	3%	3%			

ت	التساؤل	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
2	التكرار	74	55	41	10	5	3.99	1.043	عالية
	النسبة	40 %	30 %	22 %	5 %	3 %			
3	التكرار	78	51	42	8	6	4.01	1.058	عالية
	النسبة	42 %	28 %	23 %	4 %	3 %			
4	التكرار	74	56	36	10	9	3.95	1.119	عالية
	النسبة	40 %	31 %	19 %	5 %	5 %			

ت	التساؤل	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5	ان تطوير اداء الوحدات الحكومية في وزارة المالية يؤدي الى اختلاف الطرق المتبعة في معالجة العمليات المحاسبية	80	51	38	8	8	4.01	1.098	عالية
	التكرار	43%	28%	21%	4%	4%			
المؤشر الكلي									
							3.996	1.0706	عالية

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. أن جميع العبارات ذات موافقة عالية، وان اختلفت في قيمة الوسط الحسابي ونسبة التوافق بين أفراد العينة لكن بفارق بسيط.
2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (ان تطوير أداء الوحدات الحكومية في وزارة المالية يؤدي الى توفير معلومات شاملة عن التكاليف والتي من شأنها تدعم تحسين الادارة على اساس النتائج).
3. تليها العبارة (ان تطوير أداء الوحدات الحكومية في وزارة المالية يؤدي إلى توفير معلومات حول المركز المالي للحكومة او الوحدة الحكومية والتغيرات فيه) والعبارة (ان تطوير أداء الوحدات الحكومية في وزارة المالية يؤدي إلى اختلاف الطرق المتبعة في معالجة العمليات).
4. حصل هذا البعد على متوسط إجابة قدرها (3.996) وبمعدل معياري (1.0706) ويمثل درجة موافقة عالية وفق مقياس ليكرت الخماسي.

تحليل واختبار الفرضية:

تنص الفرضية على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين توفير تكنولوجيا المعلومات وبين خفض تكاليف الأداء في مؤسسات القطاع العام ودراسة هذه الفرضية تم استخدام درجة الموافقة الكلية للفرضية والنسبة المئوية المقابلة لها وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3-4)

القيمة المتوقعة	القيمة المشاهدة	متوسط الموافقة		درجة الموافقة
		النسبة	القيمة	
36	145	80.24	4.012	موافقة عالية
180	180			
المجموع				

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الموافقة الكلية تساوي 4.012 والتي تعادل درجة موافقة عالية ، حيث أن 145 شخصاً ممن قاموا بملاء الاستبانة أيدوا الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين توفير تكنولوجيا المعلومات وبين خفض تكاليف الأداء في مؤسسات القطاع العام، مما يقود إلى قبول الفرضية.

هذا وقد تم تحليل الارتباط مستوى الدلالة الإحصائية وذلك بإجراء اختبار مربع كاي، والجدول التالي يوضح مخرجات التحليل:

جدول رقم (3-5)

Chi-Square Tests			
	Value	df	(Asymp. Sig. (2-sided
Pearson Chi-Square	87.000 ^a	9	.000.
Likelihood Ratio	58.999	9	.000.
Linear-by-Linear Association	21.690	1	.000.
N of Valid Cases	29		
a. 13 cells (81.2%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .03.			

المصدر: مخرجات التحليل من برنامج SPSS

من الجدول أعلاه وعند قراءة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية لمربع كاي ، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5 % مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للفرضية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- بعد التحليل للإجابة على عبارات الاستبيان توصل هذه الورقة الى مجموعة من النتائج وفيما يلي تلخيص هذه النتائج:
- استنتاجات المحور الأول: لقد بلغت نسبة اجابات العينة ان (72%) يتفقون على أن توفر تكنولوجيا المعلومات لها دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكما مبين في الجدول (2-3).
- أما فيما يخص التوافق على العبارات الفرعية فإن:
1. أن مستوى الموافقة على جميع عبارات الاستبيان كانت ذات موافقة عالية، وان اختلفت في قيمة الوسط الحسابي ونسبة التوافق بين أفراد العينة.
 2. أمن المدونون على الاستبانة على أن (للمكونات المادية دور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام).
 3. وعلى أن (هناك درجة وعي وفهم كامل لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام).
 4. كما توافقوا على أن (لقواعد البيانات دور في التطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام).
- ثانياً استنتاجات المحور الثاني: حصل هذا البعد على متوسط إجابة قدرها (3.996) وبمعدل معياري (1.0706) ويمثل درجة موافقة عالية وفق مقياس ليكرت الخماسي.
- وأن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (ان تطوير أداء الوحدات الحكومية في وزارة المالية يؤدي الى توفير معلومات شاملة عن التكاليف والتي من شأنها تدعم تحسين الادارة على اساس النتائج). تلبها العبارة (ان تطوير أداء الوحدات الحكومية في وزارة المالية يؤدي إلى توفير معلومات حول المركز المالي للحكومة او الوحدة الحكومية والتغيرات فيه) والعبارة (ان تطوير أداء الوحدات الحكومية في وزارة المالية يؤدي إلى اختلاف الطرق المتبعة في معالجة العمليات).

التوصيات:

يرى الباحث أخذ الاعتبارات التالية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS لضمان نجاح وفعالية دور تكنولوجيا المعلومات في خفض تكلفة الأداء المالي الحكومي، وذلك على النحو التالي:

يجب على المؤسسات والإدارات في وحدات وزارة المالية عينة الدراسة أن تواكب التطورات التكنولوجية والاقتصادية وخصوصا المعلوماتية وتعديل أنظمتها المحاسبية اليا والكثرونيا بما يتوافق ومتطلبات نجاح معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

تدريب الموظفين المعنيين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS تدريباً مكثفاً، باعتبار أن تطبيق الموظفين لهذه المعايير ليس من السهولة بمكان، فهي تعادل دراسة مرحلة جامعية على الأقل، مع وجوب التركيز في العملية التدريبية على التعلم بالممارسة، أي ممارسة تطبيق معايير IPSAS، وربط التدريب تقييم المستوى العملي للمتدربين سواء كان ذلك خلال البرنامج التدريبي أو في نهايته، مع منح المتدربين إجازة في معايير IPSAS.

ضرورة توفير المكونات المادية اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
ضرورة توفير قواعد البيانات دور في التطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام
تطوير أداء الوحدات الحكومية في وزارة المالية بما يؤدي الى توفير معلومات شاملة حول المركز المالي للحكومة أو الوحدة الحكومية والتغيرات فيه.
1. ضرورة العمل إلى استخدام طرق محاسبية من شأنها أن تؤدي الى تقليل الاختلاف في الطرق المتبعة في معالجة العمليات.

خاتمة:

درست هذه الورقة دور تكنولوجيا المعلومات وفق معايير المحاسبة الدولية (IPSAS) في خفض تكاليف الأداء المالي، واستخدمت الورقة المنهج الوصفي. وبعد التحليل العميق للبيانات باستخدام الحزمة الاحصائية SPSS. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج بخصوص التدريب ودوره في تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات، وأن التكنولوجيا تؤدي الى خفض تكاليف الأداء المالي. أوصت الدراسة بضرورة إنشاء قواعد البيانات التي تساعد في تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

المصادر والمراجع:

- (1) دراسة يوسف السعيدى احمد، نظام المحاسبة العمومية ومدى ملاءمتها لمعايير المحاسبة العمومية الدولية IPSAS، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة البليدة، الجزائر (2016).
- (2) دراسة نادية مغني، دراسة تقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام IPSAS ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة الجزائر، (2017).
- (3) Carmona.Salvador and Marco trombetta, 2008 - On the global acceptance of IAS / IFRS accounting Standards:logic and implications of the principles – based system
- (4) اسماعيل حسين أحمر، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار المسيرة، عمان، 2003.
- (5) J.C.Martinet et P. Di Malta, Droit budgétaire, LITEC, Paris, 1999, p: 775
- (6) حسام ابو علي الحجاوي، الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، دار الحامد، عمان، 2004، ص:19.
- (7) رأفت سلامة محمود، المحاسبة الحكومية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- (8) حصة محمد أحمد البحر وسعود حمد الحميدي، المحاسبة الحكومية والمنظمات اللاربحية، ذات السلاسل، الكويت، 2002.
- (9) زكريا محمد الصادق و مدثر طه أبو الخير، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبة القومية، كلية التجارة جامعة طنطا، مصر، 2004.
- (10) عيشي، بشير، (2009): «المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: متطلبات التطبيق» بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، نيسان 2009
- (11) بلغيث، مداني، (2005). « التوافق المحاسبي الدولي » المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 57-69
- (12) الجعبارات خالد « دور معايير المحاسبة الدولية (LAS- IERS – IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات » الملتقى الدولي ورقلة يوم 24-25 نوفمبر 2014، ص:15.